جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

قسم الفقه العام

وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية

برامج الماجيستير والدكتوراه

تخصص الفقه

يعد قسم الفقه أحد أقسام شعبة الشريعة الإسلامية بالكلية، وهو من أوائل الأقسام الشرعية التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر بوجه عام، وفي كلية الشريعة والقانون بوجه خاص؛ إذ يعد قسم الفقه صرحا علميا أصيلا في معرفة ودراسة جميع الأدلة الشرعية وكيفية دلالتها على الأحكام الشرعية، والأسس والقواعد التي يبتنى عليها الحكم الشرعي، ومعرفة كيفية تطبيقها على الفروع الفقهية.

كما أن قسم الفقه يعتني بمعرفة ودراسة علم مقاصد التشريع الإسلامي لتلك الأحكام، وكيفية بناء ملكات الاجتهاد والفتوى، وكيفية الترجيح بين النصوص الشرعية، مع الحفاظ على كتب التراث الفقهي قراءة وفهما وتحقيقا وشرحا؛ إحياء وحماية لها من عبث العابثين، ولأجل خدمة المجتمع، ولإيجاد حل لقضاياه المعاصرة والمستجدة، ولمعرفة كيفية الرد على المشككين والمنكرين.

كذلك يهتم قسم الفقه بإعداد وتخريج طلاب وباحثين (مصريين ووافدين) ذي مهارة قيادية وعلمية، متخصصين في العلوم الشرعية وأصولها، وحيث إن هذا القسم ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا، فسوف تقتصر هذه الوثيقة على معايير برنامجي الماجستير والدكتوراه.

أولا: برنامج الماجيستير

١- مواصفات الخريج:

١/١ التحلي بالأمانة العلمية والصدق والحيادية التامة.

جامعة الازهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
قسم القانون العام

وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية

برامج الماجستير والدكتوراه

تخصص القانون العام

يعد قسم القانون العام أحد أقسام شعبة الشريعة والقانون بالكيلة ، وهو من أهم الأقسام التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر بوجه عام ، وفي كلية الشريعة والقانون بوجه خاص . إذ يعد قسم القانون العام صرحاً علمياً أصيلاً في معرفة ودراسة جميع فروع القانون العام المقارن بالفقه الإسلامي ، ومجال تطبيق أحكام هذه القوانين ، والأسس والقواعد التي تبني عليها القواعد القانونية ، ومعرفة كيفية تطبيقها علي المسائل ذات الصلة .

كما أن قسم القانون العام يعتني بمعرفة ودراسة جميع الأحكام القانونية لفروع القانون العام ، وكيفية بناء ملكات استنباط القواعد القانونية ، وكيفية الترجيح بين النصوص القانونية ، مع الحفاظ علي المبادئ والأحكام العامة للقانون قراءة ، وفهماً ، وتحقيقاً ، وشرحاً ، وتطبيقا عمليا في المنازعات القضائية ، أجل خدمة المجتمع المصري ، ولإيجاد حل لقضاياه المعاصرة والمستجدة ، ولمعرفة كيفية حل المشاكل القضائية والمنازعات التي تحكمها هذه الفروع القانونية للقانون العام

كذلك يهتم قسم القانون العام بإعداد وتخريج طلاب وباحثين (مصريين ووافدين) ذي مهارة قيادية وبحثية ، متخصصين في العلوم القانونية ، وحيث إن ها القسم الموقر ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا ، فسوف تقتصر هذه الوثيقة علي معايير برنامجي الماجستير والدكتوراه .

أولاً : برنامج الماجستير

١- مواصفات الخريج :

١/١ التحلي بالأمانة العلمية ، والصدق ، والحيادية التامة .

٢/١ أن يكون عارفاً بالمفاهيم الأساسية للتقسيمات القانونية ، ومعرفة مكانة فروع القانون العام من هذه القوانين ، والعلاقة بين أفرع القانون العام بعضها ببعض ، وبينها وبين أفرع القانون الخاص .

٣/١ أن يكون قادراً علي قراءة وفهم وتحليل النصوص القانونية .

٤/١ أن يكون قادراً علي المقارنة بين آراء فقهاء القانون ، وبين الأحكام القضائية ، وتحليلها ، للوصول إلي الراجح منها بما يتناسب مع أحكام القانون وغاية المشرع منها .

١/٥ أن يكون قادراً علي تطبيق العلوم المتخصصة ، ودمجها مع العلوم الأخري ذات الصلة بعلوم القانون العام .

١/٦ أن يكون عارفاً بأسس ومناهج البحث العلمي المتعارف عليها ، وكيفية تطبيقها .

١/٧ أن يكون عارفاً ومتابعاً للمشاكل والقضايا المجتمعية والعالمية المتجددة فيما يختص مجالات القانون العام ، وكيفية وضع حلول لها وفقاً لأحكام القانون .

١/٨ أن يكون قادراً علي استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة ، مما يخدم بها البحث العلمي وتطويره في مجال القانون العام .

١/٩ أن يكون قادراً علي توظيف الموارد المتاحة بما يحقق أعلي استفادة ، والحفاظ عليها .

١/١٠ أن يمتلك مهارات القيادة ، واتخاذ القرار في مجالات مختلفة .

١/١١ أن يكون قادراً علي التنمية والتثقيف الشرعي والقانوني بشكل صحيح يتوافق والتشريع الإسلامي وأحكام القانون ، مع مراعاة المصالح والمتغيرات العالمية والإقليمية .

١/١٢ أن يكون قادراً علي تنمية ذاته أكاديمياً ومهنياً ، مع قدرته علي التعلم المستمر في مجال فروع القانون العام .

٢- المعايير الأكاديمية لبرنامج الماجستير :

٢/١ المعرفة والفهم :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً أيضاً علي فهم ومعرفة ما يلي :

٢/١/١	النظريات والأساسيات والأحكام المتعلقة بمجال القانون العام، وكذا في المجالات ذات العلاقة.
٢/١/٢	التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية وانعكاساتها علي البيئة في مجال القانون العام
٢/١/٣	التطورات العلمية في مجال القانون العام
٢/١/٤	المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال القانون العام
٢/١/٥	مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال القانون العام
٢/١/٦	أساسيات وأخلاقيات البحث العلمي.

٢/٢ المهارات الذهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي ما يلي :

١/٢/٢	تحليل وتقييم المعلومات في القانون العام ، والمقارنة بينها؛ لاستنباط الرأى الراجح ، والقياس عليها لحل المشاكل.
٢/٢/٢	حل إشكالات تعدد الآراء، وتحديد الرأي الراجح مع عدم توافر بعض المعطيات
٣/٢/٢	الربط بين المعارف المختلفة لحل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح.
٤/٢/٢	إجراء دراسة بحثية و/ أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.
٥/٢/٢	تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال القانون العام
٦/٢/٢	التخطيط لتطوير الأداء في مجال القانون العام
٧/٢/٢	اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متنوعة

٣/٢ المهارات المهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي ما يلي :

١/٣/٢	إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال القانون العام ، وإجادة تمكين وتطبيق القاعدة على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد مقارنة الآراء الفقهية المختلفة
٢/٣/٢	كتابة وتقييم التقارير المهنية فى مجال القانون العام
٣/٣/٢	تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال القانون العام

٤/٢ المهارات العامة :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي ما يلي :

١/٤/٢	التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال القانون العام
٣/٤/٢	التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعلمية الشخصية.

٤/٤/٢	استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف في القانون العام
٥/٤/٢	وضع قواعد ومؤشرات تقييم آداء الآخرين.
٦/٤/٢	العمل في فريق ، وقيادة فرق في سياقات مهنية مختلفة.
٧/٤/٢	إدارة الوقت بكفاءة.
٨/٤/٢	التعلم الذاتي والمستمر.

جامعة الازهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
قسم القانون العام

ثانياً : برنامج الدكتوراه

١- مواصفات الخريج :

١/١ التحلي بالأمانة العلمية ، والصدق ، والحيادية التامة .

٢/١ المعرفة التامة بفروع القانون العام وقواعده ، وغيره من العلوم المتخصصة وذات الصلة بفروع القانون العام .

٣/١ إيجادة فهم ، وتطبيق ، وشرح ، وتحليل النصوص والقواعد القانونية ، وإبداء الرأي فيما يتعلق بها من مسائل .

٤/١ إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي في مجال القانون العام .

٥/١ تطبيق مناهج البحث العلمي ، كالاستقرائي ، أو التحليلي ، أو الاستنباطي ، والناقد ، وغيرها ، مما يطور ويضيف إلي البحث العلمي في مجال القانون العام .

٦/١ المعرفة التامة بالمشاكل ، والقضايا المجتمعية ، والعلمية المتجددة فيما يخص مجالات القانون العام ، وكيفية وضع حلول لها وفق القواعد القانونية .

٧/١ إتقان استخدام الوسائل التكنولوجية العلمية الحديثة .

٨/١ إتقان مهارات القيادة واتخاذ القرار.

٢- المعايير الأكاديمية لبرنامج الدكتوراه :

٢/١ المعرفة والفهم :

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً أيضاً علي الفهم والمعرفة الجيدة لما يلي:

١/١/٢	النظريات والأساسيات والأحكام المتعلقة بمجال القانون العام، وكذا في المجالات ذات العلاقة.
٢/١/٢	التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية وانعكاساتها علي البيئة في مجال القانون العام
٣/١/٢	التطورات العلمية في مجال القانون العام
٤/١/٢	المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال القانون العام
٥/١/٢	مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال القانون العام
٦/١/٢	أساسيات وأخلاقيات البحث العلمي.

٢/٢ المهارات الذهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراة يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي :

١/٢/٢	تحليل وتقييم المعلومات في القانون العام ، والمقارنة بينها؛ لاستنباط الرأى الراجح ، والقياس عليها لحل المشاكل.
٢/٢/٢	حل إشكالات تعدد الآراء، وتحديد الرأي الراجح مع عدم توافر بعض المعطيات
٣/٢/٢	الربط بين المعارف المختلفة لحل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح.
٤/٢/٢	إجراء دراسة بحثية و/ أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.
٥/٢/٢	تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال القانون العام
٦/٢/٢	التخطيط لتطوير الأداء في مجال القانون العام
٧/٢/٢	اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متنوعة

٣/٢ المهارات المهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي :

١/٣/٢	إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال القانون العام ، وإجادة تسكين وتطبيق القاعدة على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد مقارنة الآراء الفقهية المختلفة
٢/٣/٢	كتابة وتقييم التقارير المهنية فى مجال القانون العام
٣/٣/٢	تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال القانون العام

٤/٢ المهارات العامة :

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي :

١/٤/٢	التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال القانون العام
٣/٤/٢	التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعلمية الشخصية.

جامعة الازهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

قسم القانون العام

٤/٤/٢	استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف في القانون العام
٥/٤/٢	وضع قواعد ومؤشرات تقييم آداء الآخرين.
٦/٤/٢	العمل في فريق ، وقيادة فرق في سياقات مهنية مختلفة.
٧/٤/٢	إدارة الوقت بكفاءة.
٨/٤/٢	التعلم الذاتي والمستمر.

رئيس القسم

مدير وحدة الجودة

عميد الكلية

جامعة الازهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
قسم القانون الخاص

وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية

برامج الماجستير والدكتوراه

تخصص القانون الخاص

يعد قسم القانون الخاص أحد أقسام شعبة الشريعة والقانون بالكيلة ، وهو من أهم الأقسام التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر بوجه عام ، وفي كلية الشريعة والقانون بوجه خاص . إذ يعد قسم القانون الخاص صرحاً علمياً أصيلاً في معرفة ودراسة جميع فروع القانون الخاص المقارن بالفقه الإسلامي ، ومجال تطبيق أحكام هذه القوانين ، والأسس والقواعد التي تبني عليها القواعد القانونية ، ومعرفة كيفية تطبيقها علي المسائل المدنية والتجارية ومسائل الاحوال الشخصية.

كما أن قسم القانون الخاص يعتني بمعرفة ودراسة جميع الأحكام القانونية لفروع القانون الخاص ، وكيفية بناء ملكات استنباط القواعد القانونية ، وكيفية الترجيح بين النصوص القانونية ، مع الحفاظ علي المبادئ والأحكام العامة للقانون قراءة ، وفهماً ، وتحقيقاً ، وشرحاً ، وتطبيقا عمليا في المنازعات القضائية ، أجل خدمة المجتمع المصري ، ولإيجاد حل لقضاياه المعاصرة والمستجدة ، ولمعرفة كيفية حل المشاكل القضائية والمنازعات التي تحكمها هذه الفروع القانونية للقانون الخاص

كذلك يهتم قسم القانون الخاص بإعداد وتخريج طلاب وباحثين (مصريين ووافدين) ذي مهارة قيادية وبحثية ، متخصصين في العلوم القانونية ، وحيث إن ها القسم الموقر ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا ، فسوف تقتصر هذه الوثيقة علي معايير برنامجي الماجستير والدكتوراه .

أولاً : برنامج الماجستير

١- مواصفات الخريج :

١/١ التحلي بالأمانة العلمية ، والصدق ، والحيادية التامة .

٢/١ أن يكون عارفاً بالمفاهيم الأساسية للتقسيمات القانونية ، ومعرفة مكانة فروع القانون الخاص من هذه القوانين ، والعلاقة بين أفرع القانون الخاص بعضها ببعض ، وبينها وبين أفرع القانون الخاص .

٣/١ أن يكون قادراً علي قراءة وفهم وتحليل النصوص القانونية .

٤/١ أن يكون قادراً علي المقارنة بين آراء فقهاء القانون ، وبين الأحكام القضائية ، وتحليلها ، للوصول إلي الراجح منها بما يتناسب مع أحكام القانون وغاية المشرع منها .

٥/١ أن يكون قادراً علي تطبيق العلوم المتخصصة ، ودمجها مع العلوم الأخري ذات الصلة بعلوم القانون الخاص.

٦/١ أن يكون عارفاً بأسس ومناهج البحث العلمي المتعارف عليها ، وكيفية تطبيقها .

٧/١ أن يكون عارفاً ومتابعاً للمشاكل والقضايا المجتمعية والعالمية المتجددة فيما يختص مجالات القانون الخاص ، وكيفية وضع حلول لها وفقاً لأحكام القانون .

٨/١ أن يكون قادراً علي استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة ، مما يخدم بها البحث العلمي وتطويره في مجال القانون الخاص .

٩/١ أن يكون قادراً علي توظيف الموارد المتاحة بما يحقق أعلي استفادة ، والحفاظ عليها .

١٠/١ أن يمتلك مهارات القيادة ، واتخاذ القرار في مجالات مختلفة .

١١/١ أن يكون قادراً علي التنمية والتثقيف الشرعي والقانوني بشكل صحيح يتوافق والتشريع الإسلامي وأحكام القانون ، مع مراعاة المصالح والمتغيرات العالمية والإقليمية .

١٢/١ أن يكون قادراً علي تنمية ذاته أكاديمياً ومهنياً ، مع قدرته علي التعلم المستمر في مجال فروع القانون الخاص .

٢- المعايير الأكاديمية لبرنامج الماجستير :

٢/١ المعرفة والفهم :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً أيضاً علي فهم ومعرفة ما يلي :

١/١/٢	النظريات والأساسيات والأحكام المتعلقة بمجال القانون الخاص، وكذا

	في المجالات ذات العلاقة.
٢/١/٢	التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية وانعكاساتها علي البيئة في مجال القانون الخاص
٣/١/٢	التطورات العلمية في مجال القانون الخاص
٤/١/٢	المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال القانون الخاص
٥/١/٢	مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال القانون الخاص
٦/١/٢	أساسيات وأخلاقيات البحث العلمي.

٢/٢ المهارات الذهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي ما يلي :

١/٢/٢	تحليل وتقييم المعلومات في القانون الخاص، والمقارنة بينها ؛ لاستنباط الرأى الراجح ، والقياس عليها لحل المشاكل.
٢/٢/٢	حل إشكالات تعدد الآراء، وتحديد الرأي الراجح مع عدم توافر بعض المعطيات
٣/٢/٢	الربط بين المعارف المختلفة لحل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح.
٤/٢/٢	إجراء دراسة بحثية و/ أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.
٥/٢/٢	تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال القانون الخاص
٦/٢/٢	التخطيط لتطوير الأداء في مجال القانون الخاص
٧/٢/٢	اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متنوعة

٣/٢ المهارات المهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي ما يلي :

١/٣/٢	إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال القانون الخاص، وإجادة تسكين وتطبيق القاعدة على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد

	مقارنة الآراء الفقهية المختلفة
٢/٣/٢	كتابة وتقييم التقارير المهنية فى مجال القانون الخاص
٣/٣/٢	تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال القانون الخاص

٤/٢ المهارات العامة :

بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادراً على ما يلي :

١/٤/٢	التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال القانون الخاص
٣/٤/٢	التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعلمية الشخصية.
٤/٤/٢	استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف في القانون الخاص
٥/٤/٢	وضع قواعد ومؤشرات تقييم أداء الآخرين.
٦/٤/٢	العمل في فريق ، وقيادة فرق في سياقات مهنية مختلفة.
٧/٤/٢	إدارة الوقت بكفاءة.
٨/٤/٢	التعلم الذاتي والمستمر.

جامعة الازهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
قسم القانون الخاص

ثانياً : برنامج الدكتوراه

١- مواصفات الخريج :

١/١ التحلي بالأمانة العلمية ، والصدق ، والحيادية التامة .

٢/١ المعرفة التامة بفروع القانون الخاص وقواعده ، وغيره من العلوم المتخصصة وذات الصلة بفروع القانون الخاص .

٣/١ إيجادة فهم ، وتطبيق ، وشرح ، وتحليل النصوص والقواعد القانونية ، وإبداء الرأي فيما يتعلق بها من مسائل .

٤/١ إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي في مجال القانون الخاص .

٥/١ تطبيق مناهج البحث العلمي ، كالاستقرائي ، أو التحليلي ، أو الاستنباطي ، والناقد ، وغيرها ، مما يطور ويضيف إلي البحث العلمي في مجال القانون الخاص .

٦/١ المعرفة التامة بالمشاكل ، والقضايا المجتمعية ، والعلمية المتجددة فيما يخص مجالات القانون الخاص، وكيفية وضع حلول لها وفق القواعد القانونية .

٧/١ إتقان استخدام الوسائل التكنولوجية العلمية الحديثة .

٨/١ إتقان مهارات القيادة واتخاذ القرار.

٢- المعايير الأكاديمية لبرنامج الدكتوراه :

٢/١ المعرفة والفهم :

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً أيضاً علي الفهم والمعرفة الجيدة لما يلي:

١/١/٢	النظريات والأساسيات والأحكام والحديث من المعارف في مجال القانون الخاص والمجالات ذات العلاقة.
٢/١/٢	أساسيات ومنهجيات وأخلاقيات البحث العلمي وأدواته المختلفة.
٣/١/٢	المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال القانون الخاص.
٤/١/٢	مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال القانون الخاص.

٢/١/٥	المعارف المتعلقة بآثار ممارسته المهنية على البيئة، وطرق تنمية البيئة وصيانتها.

٢/٢ المهارات الذهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراة يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي :

٢/٢/١	تحليل وتقييم المعلومات في القانون الخاص والقياس عليها، والاستنباط منها.
٢/٢/٢	حل اشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح استناداً علي المعطيات المتاحة.
٢/٢/٣	إجراء دراسات بحثية تضيف إلى المعارف القانونية والفقهية.
٢/٢/٤	صياغة أوراق علمية.
٢/٢/٥	تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال القانون الخاص
٢/٢/٦	التخطيط لتطوير الأداء في القانون الخاص
٢/٢/٧	اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية مختلفة.
٢/٢/٨	الابتكار/ الإبداع.
٢/٢/٩	الحوار والنقاش المبني علي البراهين والأدلة.

٢/٣ المهارات المهنية :

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي :

٢/٣/١	إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال القانون الخاص
٢/٣/٢	كتابة وتقييم التقارير المهنية فى مجال القانون الخاص
٢/٣/٣	تقييم وتطوير الطرق والأدوات القائمة في مجال القانون الخاص
٢/٣/٤	استخدام اللغة الأجنبية، والمستحدثات التكنولوجية فى التواصل العلمي.
٢/٣/٥	التخطيط لتطوير الممارسة المهنية وتنمية أداء الآخرين.

جامعة الازهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
قسم القانون الخاص

٤/٢ المهارات العامة :

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادراً علي :

١/٤/٢	التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات القانونية والفقهية المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم تطوير الممارسة المهنية في مجال القانون الخاص
٣/٤/٢	تعليم الآخرين وتقييم آداءهم.
٤/٤/٢	التقييم الذاتي، والاطلاع والتعلم المستمر.
٥/٤/٢	استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف القانونية والفقهية المتنوعة.
٦/٤/٢	العمل في فريق وقيادة فرق العمل.
٧/٤/٢	إدارة اللقاءات العلمية والقدرة علي إدارة الوقت.

رئيس القسم　　مدير وحدة الجودة　　عميد الكلية

وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية
لبرامج الماجستير والدكتوراه
تخصص أصول الفقه

يعد قسم أصول الفقهِ أحدَ أقسامِ شعبةِ الشريعةِ الإسلاميَّةِ بالكليةِ، وهو من أوائلِ الأقسامِ الشَّرعيَّةِ التي تمَّ تأسيسها في جامعة الأزهرِ بوجهٍ عامٍ، وفي كلية الشريعةِ والقانون بوجهٍ خاصٍ؛ إذْ يُعَدُّ قسمُ أصولِ الفقهِ صرحًا علميًّا أصيلًا في معرفةِ ودراسةِ جميعِ الأدلَّةِ الشرعيَّةِ، وكيفيةِ دلالتها على الأحكامِ الشرعيةِ، والأسسِ والقواعدِ التي يُبْنى عليها الحكمُ الشرعيُّ، ومعرفة كيفية تطبيقها على الفروعِ الفقهيةِ.

كما أنَّ قسمَ أصولِ الفقهِ يعتني بمعرفةِ ودراسةِ علمِ مقاصدِ التشريعِ الإسلاميِّ لتلك الأحكامِ، وكيفيةِ بناءِ مَلَكَاتِ الاجتهادِ والفتوى، وكيفيةِ الترجيحِ بين النصوصِ الشرعيَّةِ، مع الحفاظِ على كتبِ التُّراثِ الأصوليَّةِ-قراءةً، وفهمًا، وتحقيقًا، وشرحًا-؛ إحياءً، وحمايةً لها من عبثِ العابثين؛ ولأجلِ خدمةِ المجتمعِ الإسلاميِّ ولإيجادِ حُلُولٍ لقضاياه المعاصرةِ والمستجدَّةِ، ولمعرفةِ كيفيةِ الردِّ على المشككين، والمنكرينَ.

كذلك يهتمُّ قسمُ أصولِ الفقهِ بإعدادِ وتخريجِ طلَّابٍ وباحثينَ (مصريين وو افدين) ذوي مهاراتٍ قياديةٍ، وبحثيةٍ، متخصصين في العلوم الشرعيةِ وأصولها، وحيثُ إنَّ هذا القسمَ المقَرَ ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا، فسوف تقتصر هذه الوثيقةُ على معاييرَ برنامجي الماجستير والدكتوراه.

أولًا: برنامج الماجستير

١-مواصفات الخرّيج:

١/١ التحلي بالأمانة العلمية، والصدق، والموضوعية.

٢/١ أن يكون عارفًا بعلم أصول الفقه، وقواعده، والأسس التي اعتمد عليها الأئمة المجتهدون في استنباط الأحكام الشرعيةِ من أدلَّتها، وأن يكون لديه المعرفة بعلم مقاصد التشريع الإسلامي، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بعلم أصول الفقه.

٣/١ أن يكون قادرًا على قراءةِ وفهم كتب التراث.

٤/١ أن يكون قادرًا على المقارنة بين آراء العلماء، وتحليلها؛ للوصول إلى الراجح منها بما يتناسب وأصول التشريع والمقصد منه.

٥/١ أن يكون قادرًا على تطبيق العلوم المتخصصة، ودمجها مع العلوم الأخرى ذات الصلة بعلم أصول الفقه.

٦/١ أن يكون عارفًا بأسس ومناهج البحث العلمي، وكيفية تطبيقها في مجال أصول الفقه.

٧/١ الاهتمام بمتابعة المشاكل والقضايا المجتمعية والعالمية المتجددة فيما يخص مجال أصول الفقه، وكيفية وضع حلول لها وفق قواعد التشريع الإسلامي.

٨/١ أن يكون قادرًا على استخدام الوسائل التكنلوجية المناسبة، وتطبيقها في مجال البحث العلمي بأصول الفقه.

٩/١ أن يكون قادرًا على توظيف الموارد المتاحة والممكنة بما يحقق أعلى استفادة، والحفاظ عليها.

١٠/١ أن يمتلك مهارات القيادة، و اتخاذ القرار.

١١/١ أن يكون قادرًا على التنمية الذاتية والتثقيف الديني المستمر بشكلٍ صحيح يتوافق والتشريع الإسلامي، والمتغيرات العالمية والإقليمية.

١٢/١ أن يكون قادرًا على تنمية مهاراته أكاديميًا ومهنيًا، مع قدرته على التعلم المستمر في مجال أصول الفقه.

٢-المعايير الأكاديمية لبرنامج الماجستير:

١/٢ المعرفة والفهم: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على معرفة وفهم ما يلي:

١/١/٢ النظريات والأساسيات والأحكام المتعلقة بمجال أصول الفقه ، وكذا في المجالات ذات العلاقة.

٢/١/٢ التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية وانعكاساتها علي البيئة في مجال أصول الفقه.

٣/١/٢ التطورات العلمية في مجال أصول الفقه.

٤/١/٢ المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال أصول الفقه.

٥/١/٢ مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال أصول الفقه.

٦/١/٢ أساسيات وأخلاقيات البحث العلمي.

٢/٢ المهارات الذهنية: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

١/٢/٢ تحليل وتقييم المعلومات الأصولية، والمقارنة بينها ؛ لاستنباط الرأى الراجح ، والقياس عليها لحل المشاكل.

٢/٢/٢ حل إشكالات تعدد الآراء الأصولية، وتحديد الرأي الراجح مع عدم توافر بعض المعطيات

٣/٢/٢ الربط بين المعارف المختلفة لحل إشكالات تعدد الآراء الأصولية وتحديد الرأي الراجح.

٤/٢/٢ إجراء دراسة بحثية و/ أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.

٥/٢/٢ تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال أصول الفقه

٦/٢/٢ التخطيط لتطوير الأداء في مجال أصول الفقه

٧/٢/٢ اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متنوعة

٨/٢/٢

٣/٢ المهارات المهنية: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

١/٣/٢	إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال أصول الفقه ، وإجادة تمكين وتطبيق القاعدة الأصولية على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد مقارنة الآراء الفقهية المختلفة داخل المذهب .
٢/٣/٢	كتابة وتقييم التقارير المهنية فى مجال أصول الفقه
٣/٣/٢	تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال أصول الفقه

٤/٢ المهارات العامة: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير في مجال أصول الفقه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

١/٤/٢ التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات الأصولية المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.

٢/٤/٢ استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال أصول الفقه

٣/٤/٢ التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعلمية الشخصية.

٤/٤/٢ استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف الأصولية المتنوعة.

٥/٤/٢ وضع قواعد ومؤشرات تقييم آداء الآخرين.

٦/٤/٢ العمل في فريق ، وقيادة فرق في سياقات مهنية مختلفة.

٧/٤/٢ إدارة الوقت بكفاءة

٨/٤/٢ التعلم الذاتي والمستمر.

رئيس القسم　　مدير وحدة الجودة والاعتماد　　عميد الكلية

ثانيًا: برنامج الدكتوراه

١-مواصفات الخريج:

١/١ التحلي بالأمانة العلمية، والصدق، والحيادية التامة.

٢/١ المعرفة التامة بعلم أصول الفقه وقواعده، وعلم مقاصد التشريع الإسلامي، وغيره من العلوم المتخصصة وذات الصلة بعلم أصول الفقه.

٣/١ إجادة فهم وتطبيق، وشرح، وتحليل كتب التراث الأصولي، و إبداء الرأي فيما يتعلق بها ن مسائل.

٤/١ إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي في مجال أصول الفقه.

٥/١ تطبيق مناهج البحث العلمي: كالاستقرائي، أو التحليلي، أو الاستنباطي، والناقد وغيرها، مما يطوروبضيف إلى البحث العلمي في مجال أصول الفقه.

٦/١ المعرفة التامة بالمشاكل، والقضايا المجتمعية، والعالمية المتجددة فيما يخص مجال أصول الفقه، وكيفية وضع حلول لها في وفق قواعد التشريع الإسلامي.

٧/١ إتقان استخدام الوسائل التكنولوجية العلمية الحديثة.

٨/١ إتقان مهارات القيادة و اتخاذ القرار.

٢-المعايير الأكاديمية لبرنامج الدكتوراه:

١/٢ المعرفة والفهم: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على المعرفة والفهم الجيد لما يلي:

١/١/٢	النظريات والأساسيات والأحكام والحديث من المعارف في مجال أصول الفقه، والمجالات ذات العلاقة.
٢/١/٢	أساسيات ومنهجيات وأخلاقيات البحث العلمي وأدواته المختلفة.
٣/١/٢	المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال أصول الفقه.
٤/١/٢	مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال أصول الفقه.
٥/١/٢	المعارف المتعلقة بآثار ممارسته المهنية على البيئة، وطرق تنمية البيئة وصيانتها.

٢/٢ المهارات الذهنية: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

١/٢/٢	تحليل وتقييم المعلومات في مجال أصول الفقه، والقياس عليها، والاستنباط منها.
٢/٢/٢	حل اشكالات تعدد الآراء الأصولية وتحديد الرأي الراجح استنادًا علي المعطيات المتاحة.
٣/٢/٢	إجراء دراسات بحثية تضيف إلى المعارف الأصولية والفقهية.

٤/٢/٢	صياغة أوراق علمية.
٥/٢/٢	تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال أصول الفقه.
٦/٢/٢	التخطيط لتطوير الأداء في مجال أصول الفقه.
٧/٢/٢	اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية مختلفة.
٨/٢/٢	الابتكار/ الإبداع.
٩/٢/٢	الحوار والنقاش المبني علي البراهين والأدلة.

٣/٢ المهارات المهنية: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

١/٣/٢	إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال أصول الفقه.
٢/٣/٢	كتابة وتقييم التقارير المهنية فى مجال أصول الفقه.
٣/٣/٢	تقييم وتطوير الطرق والأدوات القائمة في مجال أصول الفقه.
٤/٣/٢	استخدام اللغة الأجنبية، والمستحدثات التكنولوجية فى التواصل العلمي.
٥/٣/٢	التخطيط لتطوير الممارسة المهنية وتنمية أداء الآخرين.

٤/٢ المهارات العامة: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه في مجال أصول الفقه يتوقع أن يكون الخريج قادرًا على ما يلي:

١/٤/٢	التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات الأصولية والفقهية المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم تطوير الممارسة المهنية في مجال أصول الفقه.
٣/٤/٢	تعليم الآخرين وتقييم أداءهم.
٤/٤/٢	التقييم الذاتي ، والاطلاع والتعلم المستمر.
٥/٤/٢	استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف الأصولية والفقهية المتنوعة.
٦/٤/٢	العمل في فريق وقيادة فرق العمل.
٧/٤/٢	إدارة اللقاءات العلمية والقدرة علي إدارة الوقت.

رئيس القسم | مدير وحدة الجودة والاعتماد | عميد الكلية

جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
قسم الفقه المقارن

وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية
برنامج الماجيستير والدكتوراه
تخصص الفقه المقارن

يُعد قسم الفقه المقارن أحد أقسام شعبة الشريعة الإسلامية بالكلية، وهو من أوائل الأقسام الشرعية التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر بوجه عام، وفي كلية الشريعة والقانون بوجه خاص. إذ يُعدُ قسم الفقه المقارن صرحًا علميًا أصيلاً في معرفة ودراسة جميع الأدلة الشرعية، وكذا كيفية دلالتها على الأحكام الشرعية، والأسس والقواعد التي يبتني عليها الحكم الشرعي، ومعرفة كيفية تطبيقها على الفروع الفقهية.

كما أن قسم الفقه المقارن يعتني بمعرفة ودراسة علم مقاصد التشريع الإسلامي لتلك الأحكام، وكذا كيفية بناء ملكات الاجتهاد والفتوى، وكيفية الترجيح بين النصوص الشرعية مع الحفاظ على كتب التراث الفقهي قراءة وفهمًا، وتحقيقًا، وشرحًا،؛ إحياءً وحماية لها من عبث العابثين؛ لأجل خدمة المجتمع الإسلامي، ولإيجاد حل لقضايا المعاصرة والمستجدة، ولمعرفة كيفية الرد على المُشككين والمُنكرين.

كما يهتم قسم الفقه المقارن بإعداد وتخريج طلاب وباحثين (مصريين ووافدين) ذي مهارة قيادية وبحثية ، ومتخصصين في العلوم الشرعية وأصولها، وحيث إن هذا القسم الموقر ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا، فسوف تقتصر هذه الوثيقة على معايير برنامجي الماجيستير والدكتوراه.

أولًا: برنامج الماجستير:

١/١ التحلي بالأمانة العلمية، والصدق، والحيادية التامة
٢/١ أن يكون عارفًا بعلم الفقه المقارن وقواعده، والأسس التي اعتمد عليها الأئمة المجتهدون في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، وأن يكون لديه المعرفة بتاريخ التشريع الإسلامي، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بعلم الفقه المقارن.
٢/١ أن يكون قادرا على قراءة وفهم كتب التراث.
٣/١ أن يكون قادرًا على المقارنة بين آراء العلماء، وتحليلها؛ للوصول إلى الراجح منها بما يتناسب وأصول التشريع والمقصد منه.
٤/١ أن يكون قادرًا على تطبيق العلوم المتخصصة ودمجها مع العلوم الأخرى ذات الصلة بعلم أصول الفقه.
٥/١ أن يكون عارفًا بأسس ومناهج البحث العلمي المتعارف عليها، وكيفية تطبيقها.
٦/١ أن يكون عارفًا ومتابعًا للمشاكل والقضايا المجتمعية والعالمية المتجددة فيما يخص مجال الفقه المقارن، وكذا كيفية وضع حلول لها وفق قواعد التشريع الإسلامي.

٧/١ أن يكون قادرًا على استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة، مما يخدم بها البحث العلمي وتطويره في مجال الفقه المقارن.

٨/١ أن يكون قادرًا على توظيف الموارد المتاحة بما يُحقق أعلى استفادة، والحفاظ عليها.

٩/١ أن يمتلك مهارات القيادة، واتخاذ القرار في مجالات مختلفة.

١٠/١ أن يكون قادرا على التنمية والتثقيف الديني بشكل صحيح يتوافق والتشريع الإسلامي، مع مراعاة المصالح والمتغيرات العالمية والإقليمية.

١٠/١ أن يكون قادرًا على تنمية مهاراته أكاديميا ومهنيا، مع قدرته على التعلم المستمر في مجال الفقه المقارن.

١- المعايير الأكاديمية لبرنامج الفقه الماجيستير:

١/٢ المعرفة والفهم: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرا على فهم ومعرفة ما يلي:

١/١/٢	النظريات والأساسيات والأحكام المتعلقة بمجال الفقه الإسلامي المقارن، وكذا في المجالات ذات العلاقة.
٢/١/٢	التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية وانعكاساتها علي البيئة في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٣/١/٢	التطورات العلمية في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٤/١/٢	المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٥/١/٢	مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٦/١/٢	أساسيات وأخلاقيات البحث العلمي.

٢/٢ المهارات الذهنية: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرا على فهم ومعرفة ما يلي:

١/٢/٢	تحليل وتقييم المعلومات في الفقه الإسلامي المقارن، والمقارنة بينها ؛ لاستنباط الرأى الراجح ، والقياس عليها لحل المشاكل.
٢/٢/٢	حل إشكالات تعدد الآراء، وتحديد الرأي الراجح مع عدم توافر بعض المعطيات
٣/٢/٢	الربط بين المعارف المختلفة لحل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح.
٤/٢/٢	إجراء دراسة بحثية و/ أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.
٥/٢/٢	تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٦/٢/٢	التخطيط لتطوير الأداء في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٧/٢/٢	اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متنوعة

٣/٢ المعرفة المهنية: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرا على فهم ومعرفة ما يلي:

١/٣/٢	إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال الفقه الإسلامي المقارن، وإجادة تسكين وتطبيق القاعدة على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد مقارنة الآراء الفقهية المختلفة
٢/٣/٢	كتابة وتقييم التقارير المهنية فى مجال الفقه الإسلامي المقارن
٣/٣/٢	تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال الفقه الإسلامي المقارن

٤/٢ المهارات العامة: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرا على فهم ومعرفة ما يلي:

١/٤/٢	التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٣/٤/٢	التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعلمية الشخصية.
٤/٤/٢	استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف في الفقه الإسلامي المقارن
٥/٤/٢	وضع قواعد ومؤشرات تقييم آداء الآخرين.
٦/٤/٢	العمل في فريق ، وقيادة فرق في سياقات مهنية مختلفة.
٧/٤/٢	إدارة الوقت بكفاءة.
٨/٤/٢	التعلم الذاتي والمستمر.

ثانياً: برنامج الدكتوراه

١- مواصفات الخريج:

١/١ التحلي بالأمانة العلمية، والصدق، والحيادية التامة.

٢/١ المعرفة التامة بعلم الفقه المقارن وقواعده، وعلم مقاصد التشريع الإسلامي وتاريخه، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بعلم الفقه المقارن.

٣/١ إجادة وفهم، وتطبيق، وشرح، وتحليل كتب التراث الفقهية، وإبداء الرأي فيما يتعلق بهامن مسائل.

٤/١ إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي في مجال الفقه المقارن.

٥/١ تطبيق مناهج البحث العلمي، كالاستقراني، أو التحليلي، أو الاستنباطي، والناقد، وغيرها، مما يطور ويضيف إلى البحث العلمي في مجال الفقه المقارن.

٦/١ المعرفة التامة بالمشاكل، والقضايا المجتمعية، والعالمية المتجددة فيما يخص مجال الفقه المقارن، وكيفية وضع حلول لها وفق قواعد التشريع الإسلامي.

٧/١ إتقان استخدام الوسائل التكنولوجية العلمية الحديثة.

٨/١ إتقان مهارات القيادة واتخاذ القرار.

٢- المعايير الأكاديمية لبرنامج الدكتوراه:

١/٢ المعرفة والفهم:

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرا على الفهم والمعرفة الجيدة ما يلي:

١/١/٢	النظريات والأساسيات والأحكام والحديث من المعارف في مجال الفقه الإسلامي المقارن، والمجالات ذات العلاقة.
٢/١/٢	أساسيات ومنهجيات وأخلاقيات البحث العلمي وأدواته المختلفة.
٣/١/٢	المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن.
٤/١/٢	مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن.
٥/١/٢	المعارف المتعلقة بآثار ممارسته المهنية على البيئة، وطرق تنمية البيئة وصيانتها.

٢/٢ المهارات الذهنية:

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرا على ما يلي:

١/٢/٢	تحليل وتقييم المعلومات في السياسة الشرعية والقياس عليها، والاستنباط منها.
٢/٢/٢	حل اشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح استنادًا علي المعطيات المتاحة.

٣/٢/٢	إجراء دراسات بحثية تضيف إلى المعارف الأصولية والفقهية.
٤/٢/٢	صياغة أوراق علمية.
٥/٢/٢	تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٦/٢/٢	التخطيط لتطوير الأداء في الفقه الإسلامي المقارن
٧/٢/٢	اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية مختلفة.
٨/٢/٢	الابتكار/ الإبداع.
٩/٢/٢	الحوار والنقاش المبني علي البراهين والأدلة.

٣/٢ المهارات المهنية:

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرا على ما يلي:

١/٣/٢	إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٢/٣/٢	كتابة وتقييم التقارير المهنية فى مجال الفقه الإسلامي المقارن
٣/٣/٢	تقييم وتطوير الطرق والأدوات القائمة في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٤/٣/٢	استخدام اللغة الأجنبية، والمستحدثات التكنولوجية فى التواصل العلمي.
٥/٣/٢	التخطيط لتطوير الممارسة المهنية وتنمية أداء الآخرين.

٤/٢ المهارات العامة:

بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرا على ما يلي:

١/٤/٢	التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات الأصولية والفقهية المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم تطوير الممارسة المهنية في مجال الفقه الإسلامي المقارن
٣/٤/٢	تعليم الآخرين وتقييم آداءهم.
٤/٤/٢	التقييم الذاتي ، والاطلاع والتعلم المستمر.
٥/٤/٢	استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف الأصولية والفقهية المتنوعة.
٦/٤/٢	العمل في فريق وقيادة فرق العمل.
٧/٤/٢	إدارة اللقاءات العلمية والقدرة علي إدارة الوقت.

رئيس القسم　　مدير وحدة الجودة　　عميد الكلية

جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

قسم السياسة الشرعية

وثيقة المعايير الأكاديمية المرجعية

برنامج الماجيستير والدكتوراه

تخصص السياسة الشرعية

يُعد قسم السياسة الشرعية أحد أقسام شعبة الشريعة الإسلامية بالكلية، وهو من أوائل الأقسام الشرعية التي تم تأسيسها في جامعة الأزهر بوجه عام، وفي كلية الشريعة والقانون بوجه خاص، إذ يُعدُ قسم السياسة الشرعية صرحًا علميًا أصيلاً في معرفة ودراسة جميع الأدلة الشرعية، وكذا كيفية دلالتها على الأحكام الشرعية، والأسس والقواعد التي يبتني عليها الحكم الشرعي، ومعرفة كيفية تطبيقها على الفروع الفقهية.

كما أن قسم السياسة الشرعية يعتني بمعرفة ودراسة علم مقاصد التشريع الإسلامي لتلك الأحكام، وكذا كيفية بناء ملكات الاجتهاد والفتوى، وكيفية الترجيح بين النصوص الشرعية مع الحفاظ على كتب التراث الفقهي قراءة وفهمًا، وتحقيقًا، وشرحًا.: إحياءً وحماية لها من عبث العابثين؛ لأجل خدمة المجتمع الإسلامي، ولإيجاد حل لقضايا المعاصرة والمستجدة، ولمعرفة كيفية الرد على المُشككين والمُنكرين.

كما يهتم قسم السياسة الشرعية بإعداد وتخريج طلاب وباحثين (مصريين وو افدين) ذي مهارة قيادية وبحثية . ومتخصصين في العلوم الشرعية وأصولها، وحيث إن هذا القسم الموقر ليس به برنامج دبلوم الدراسات العليا، فسوف تقتصر هذه الوثيقة على معايير برنامجي الماجيستير والدكتوراه.

أولًا: برنامج الماجستير:

١- مواصفات الخريج:

١/١ التحلي بالأمانة العلمية، والصدق، والحيادية التامة.

٢/١ أن يكون عارفًا بعلم السياسة الشرعية وقواعده، والأسس التي اعتمد عليها الأئمة المجتهدون في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها.

٣/١ أن يكون قادرا على قراءة وفهم كتب التراث المتعلقة بهذا العلم.

٤/١ أن يكون قادرًا على المقارنة بين آراء العلماء، وتحليلها؛ للوصول إلى الراجح منها بما يتناسب وأصول التشريع والمقصد منه.

٥/١ أن يكون قادرًا على تطبيق العلوم المتخصصة ودمجها مع العلوم الأخرى ذات الصلة بعلم السياسة الشرعية.

٦/١ أن يكون عارفا بأسس ومناهج البحث العلمي المتعارف عليها، وكيفية تطبيقها.

٧/١ أن يكون عارفًا ومتابعًا للمشاكل والقضايا المجتمعية والعالمية المتجددة فيما يخص مجال الفقه المقارن، وكذا كيفية وضع حلول لها وفق قواعد التشريع الإسلامي.

٨/١ أن يكون قادرًا على استخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة، مما يخدم بها البحث العلمي وتطويره في مجال السياسة الشرعية.

٩/١ أن يكون قادرًا على توظيف الموارد المتاحة بما يُحقق أعلى استفادة، والحفاظ عليها.

١٠/١ أن يمتلك مهارات القيادة، و اتخاذ القرار في مجالات مختلفة.

١١/١ أن يكون قادرا على التنمية والتثقيف الديني بشكل صحيح يتو افق والتشريع الإسلامي، مع مراعاة المصالح والمتغيرات العالمية والإقليمية.

١٢/١ أن يكون قادرًا على تنمية مهاراته أكاديميا ومهنيا، مع قدرته على التعلم المستمر في مجال السياسة الشرعية.

١- <u>المعايير الأكاديمية لبرنامج الفقه الماجستير:</u>

<u>١/٢ المعرفة والفهم:</u> بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرا على فهم ومعرفة ما يلي:

١/١/٢	النظريات والأساسيات والأحكام المتعلقة بمجال السياسة الشرعية، وكذا في المجالات ذات العلاقة.
٢/١/٢	التأثير المتبادل بين الممارسة المهنية و انعكاساتها علي البيئة في مجال السياسة الشرعية
٣/١/٢	التطورات العلمية في مجال السياسة الشرعية
٤/١/٢	المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية
٥/١/٢	مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية
٦/١/٢	أساسيات وأخلاقيات البحث العلمي.

<u>٢/٢ المهارات الذهنية:</u> بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرا على فهم ومعرفة ما يلي:

١/٢/٢	تحليل وتقييم المعلومات في السياسة الشرعية، والمقارنة بينها ؛ لاستنباط الرأى الراجح ، والقياس عليها لحل المشاكل.
٢/٢/٢	حل إشكالات تعدد الآراء، وتحديد الرأي الراجح مع عدم توافر بعض المعطيات

٣/٢/٢	الربط بين المعارف المختلفة لحل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح.
٤/٢/٢	إجراء دراسة بحثية و/ أو كتابة دراسة علمية منهجية حول مشكلة بحثية.
٥/٢/٢	تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال السياسة الشرعية
٦/٢/٢	التخطيط لتطوير الأداء في مجال السياسة الشرعية
٧/٢/٢	اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية متنوعة

٣/٢ المعرفة المهنية: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرا على فهم ومعرفة ما يلي:

١/٣/٢	إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال السياسة الشرعية، وإجادة تسكين وتطبيق القاعدة على الواقع والقضايا المعاصرة بطريقة سليمة بعد مقارنة الآراء الفقهية المختلفة
٢/٣/٢	كتابة وتقييم التقارير المهنية في مجال السياسة الشرعية
٣/٣/٢	تقييم الطرق والأدوات القائمة في مجال السياسة الشرعية

٤/٢ المهارات العامة: بانتهاء دراسة برنامج الماجستير يتوقع أن يكون الخريج قادرا على فهم ومعرفة ما يلي:

١/٤/٢	التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم الممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية
٣/٤/٢	التقييم الذاتي وتحديد احتياجاته التعلمية الشخصية.
٤/٤/٢	استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف في السياسة الشرعية
٥/٤/٢	وضع قواعد ومؤشرات تقييم أداء الآخرين.
٦/٤/٢	العمل في فريق، وقيادة فرق في سياقات مهنية مختلفة.
٧/٤/٢	إدارة الوقت بكفاءة.
٨/٤/٢	التعلم الذاتي والمستمر.

ثانياً: برنامج الدكتوراه

١- مواصفات الخريج:

١/١ التحلي بالأمانة العلمية، والصدق، والحيادية التامة.

٢/١ المعرفة التامة بعلم السياسة الشرعية وقواعده، وعلم مقاصد التشريع الإسلامي وتاريخه، وغيره من العلوم المتخصصة ذات الصلة بعلم السياسة الشرعية.

٣/١ إجادة وفهم، وتطبيق، وشرح، وتحليل كتب التراث الفقهية، و إبداء الرأي فيما يتعلق بهامن مسائل.

٤/١ إتقان أساسيات ومنهجيات البحث العلمي في مجال السياسة الشرعية.

٥/١ تطبيق مناهج البحث العلمي، كالاستقرائي، أو التحليلي، أو الاستنباطي، والناقد، وغيرها، مما يطوروبضيف إلى البحث العلمي في مجال السياسة الشرعية.

٦/١ المعرفة التامة بالمشاكل، والقضايا المجتمعية، والعالمية المتجددة فيما يخص مجال السياسة الشرعية، وكيفية وضع حلول لها وفق قواعد التشريع الإسلامي.

٧/١ إتقان استخدام الوسائل التكنولوجية العلمية الحديثة.

٨/١ إتقان مهارات القيادة و اتخاذ القرار.

٢- المعايير الأكاديمية لبرنامج الدكتوراه:

١/٢ المعرفة والفهم: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرا على الفهم والمعرفة الجيدة ما يلي:

١/١/٢	النظريات والأساسيات والأحكام والحديث من المعارف في مجال السياسة الشرعية، والمجالات ذات العلاقة.
٢/١/٢	أساسيات ومنهجيات وأخلاقيات البحث العلمي وأدواته المختلفة.
٣/١/٢	المبادئ الأخلاقية والقانونية للممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية.
٤/١/٢	مبادئ وأساسيات الجودة في الممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية.
٥/١/٢	المعارف المتعلقة بآثار ممارسته المهنية على البيئة، وطرق تنمية البيئة وصيانتها.

٢/٢ المهارات الذهنية: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرا على ما يلي:

١/٢/٢	تحليل وتقييم المعلومات في السياسة الشرعية والقياس عليها، والاستنباط منها.
٢/٢/٢	حل إشكالات تعدد الآراء وتحديد الرأي الراجح استنادًا علي المعطيات المتاحة.
٣/٢/٢	إجراء دراسات بحثية تضيف إلى المعارف الأصولية والفقهية.
٤/٢/٢	صياغة أوراق علمية.

٥/٢/٢	تقييم المخاطر في الممارسات المهنية في مجال السياسة الشرعية.
٦/٢/٢	التخطيط لتطوير الأداء في السياسة الشرعية
٧/٢/٢	اتخاذ القرارات المهنية في سياقات مهنية مختلفة.
٨/٢/٢	الابتكار/ الإبداع.
٩/٢/٢	الحوار والنقاش المبني علي البراهين والأدلة.

٢/٢ المهارات المهنية: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرا على ما يلي:

١/٣/٢	إتقان المهارات المهنية الأساسية والحديثة في مجال السياسة الشرعية
٢/٣/٢	كتابة وتقييم التقارير المهنية فى مجال السياسة الشرعية
٣/٣/٢	تقييم وتطوير الطرق والأدوات القائمة في مجال السياسة الشرعية
٤/٣/٢	استخدام اللغة الأجنبية، والمستحدثات التكنولوجية فى التواصل العلمي.
٥/٣/٢	التخطيط لتطوير الممارسة المهنية وتنمية أداء الآخرين.

٤/٢ المهارات العامة: بانتهاء دراسة برنامج الدكتوراه يتوقع أن يكون الخريج قادرا على ما يلي:

١/٤/٢	التواصل الفعال بأنواعه المختلفة مع المؤسسات الأصولية والفقهية المتخصصة، والمؤسسات ذات الصلة.
٢/٤/٢	استخدام تكنولوجيا المعلومات بما يخدم تطوير الممارسة المهنية في مجال السياسة الشرعية
٣/٤/٢	تعليم الآخرين وتقييم أداءهم.
٤/٤/٢	التقييم الذاتي ، والاطلاع والتعلم المستمر.
٥/٤/٢	استخدام المصادر المختلفة للحصول على المعلومات والمعارف الأصولية والفقهية المتنوعة.
٦/٤/٢	العمل في فريق وقيادة فرق العمل.
٧/٤/٢	إدارة اللقاءات العلمية والقدرة علي إدارة الوقت.

رئيس القسم　　مدير وحدة الجودة　　عميد الكلية

جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY
كلية الشريعة والقانون